رفعت إبراهيم البدوي

محكمة التاريخ من أوكرانيا إلى فلسطين

تسارع الخطوات الروسية الرادعة لانضمام حكومة كييف إلى حلف الناتو، تؤتي أكلها وبشكل مدروس وممنهج، والظاهر بأن يوم ٢٤ شباط الذي جرى فيه إطلاق العنان للصواريخ الروسية، وتوجيهها نحو أهداف منتقاة بدقة لضرب البنى العسكرية للقوات الأوكرانية، هو يوم سيسجله التاريخ، لأن الحدث بحد ذاته من شأنه تغيير وجه أوروبا بل العالم، وتظهير مفاعيله سيستغرق سنوات أو عقوداً بأكملها.

نستطيع القول إن الرئيس الروسي ڤلاديمير بوتين، قرر مغادرة مضمار الحلول الدبلوماسية، بعد استنفاده لكل الوسائل للحصول على ضمانات أو للوصول إلى تفاهم مع أميركا وأوروبا، يراعي الأمن القومي والإستراتيجي لروسيا الاتحادية.

محاولات بوتين مع أميركا وأوروبا لدرء الخطر ومنع حصول مواجهة قد تفرض عليه، كلها باءت بالفشل، وبعد التسويف الأميركي ومياعة وتبعية الأوروبي، وجد بوتين نفسه مضطراً لخوض تلك المواجهة مترافقة مع تحذير شديد اللهجة، لكل من تسول له نفسه أن يقف عائقاً في طريق أهداف روسيا، بأنه سيواجه بعواقب لم يواجهها من قبل في تاريخه.

من أحسن تفسير خطاب بوتين الموجه للشعب الروسي في ٢٠ شباط الماضي أدرك بأن الرجل قدم عرضاً تاريخياً مسهباً ومرافعة قانونية اعتبرت بمنزلة محكمة تاريخية تضمنت مضبطة اتهام مثبتة بالأدلة والبراهين عن الخطر المحدق بالأمن القومي الروسي بسبب الممارسات والنيات الأميركية الغربية تجاه بلاده.

خطاب الرئيس الروسي نزع كل الأقنعة وأسهم بتعرية الموقف الأميركي العدائي لروسيا والممتد منذ أكثر من نصف قرن وخصوصاً لجهة النكوث بالوعود الأميركية المتكررة والتي قطعها وزير خارجية أميركا الأسبق جيمس بيكر للجانب الروسي بأن حلف الناتو لن يتوسع إنشاً واحداً نحو روسيا، وعلى هذا الأساس تمت الموافقة الروسية على حل حلف وارسو وتوحيد الألمانيتين، كان ذلك في تسعينيات القرن الماضي أي في عهد الرئيس السوفييتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف ومن بعده بوريس يلتسن.

وهنا لا بد لي من اقتطاع الجزء الأهم مما ورد في خطاب الرئيس الروسي نظراً للأهمية وللدلالة على الدوافع التي دعت بوتين لاتخاذ قرار المواجهة مع أميركا والغرب ومما قاله بوتين:

– أرى أنه من الضروري اتخاذ قرار طال انتظاره للاعتراف باستقلال جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية في أقرب وقت ممكن.

– نعلم أن هناك تصريحات تفيد بأن أوكرانيا ستصنع أسلحتها النووية وهذا ليس هراء، فأوكرانيا لا تزال تمتلك التقنيات النووية السوفييتية ووسائل صناعتها.

– صواريخ توماهوك سيمكنها وصول موسكو خلال ٣٥ دقيقة، وستكون الصواريخ الباليستية المنطلقة من خاركيف قادرة على الوصول في غضون ٧–٨ دقائق.

– الصواريخ التي تفوق سرعة الصوت ستصل موسكو في غضون ٤ – ٥ دقائق، وهذا الوضع يوازي وضعنا على المقصلة.

– نعرف من هو أكبر عدو للولايات المتحدة والناتو، هذا العدو هو روسيا. تم إعلان بلدنا رسمياً بوثائق الناتو أن روسيا تشكل مصدر تهديد للأمن الأوروبي والأطلسي.

– إن أميركا لا تريد وجود دولة كبيرة كروسيا.

كما أن بوتين تعمد الإقدام على انتقاد الأخطاء التي ارتكبت في الحقبة الشيوعية في عملية نقد ذاتي بناء، وفي خطابه أجرى مجموعة واسعة من التقييمات التاريخية منذ تأسيس أوكرانيا مروراً بانهيار الاتحاد السوفييتي، وصولاً إلى الوضع الحالي في أوكرانيا والنزاعات القائمة في دونباس، موجهاً كلامه للرأي العام معلناً قراره التاريخي الاعتراف بالأنظمة الانفصالية شرق أوكرانيا.

في محكمة بوتين ظهر جلياً تناقض موقف أميركا وازدواجية المعايير فيها حيث إن التهديدات الأميركية لروسيا وصلت حد وضع صواريخ الناتو في أوكرانيا التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الاتحاد السوفييتي لا بل تعتبر عاصمته ومسقط رأس نيكيتا خروتشيف الذي حكم الاتحاد السوفييتي.

الأزمة التي تواجه روسيا بوتين مع أوكرانيا هي نفسها التي واجهت أميركا جون كنيدي في عام ١٩٦١ حين نصب الاتحاد السوفييتي صواريخه في كوبا رداً على نصب أميركا صواريخها في تركيا، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة كادت تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة قبل وصول القنوات الخلفية إلى تسوية أفضت إلى تفكيك كل من صواريخ الاتحاد السوفييتي من كوبا مقابل سحب صواريخ أميركا من تركيا.

مما لا شك فيه أن الدول الكبرى لا تهادن ولا تساوم على أمنها القومي والإستراتيجيات، وما ترفضه روسيا الاتحادية من تحويل أوكرانيا إلى دولة عدائية لروسيا تهدد أمنها، سبق لأميركا جون كنيدي ورفضته وهددت حينها بغزو كوبا منعاً لتهديد أمنها القومي من خلال ما عرف بأزمة خليج الخنازير، وبالعودة للتاريخ نرى أن ما رفضته ولم تقبل به أميركا في ستينيات القرن الماضي، تراها اليوم تقوم بتنفيذه وتعيد الكرة مرة أخرى مع تبدل أسماء الدول من كوبا إلى أوكرانيا مهددة بذلك أمن روسيا الاتحادية.

إذاً فلاديمير بوتين قرر مواجهة أميركا بايدن والغرب في أوكرانيا دفاعاً عن أمن روسيا مهما كلف الأمر وحتى النهاية، وفي خطوة تاريخية من شأنها القضاء على أحادية القطب والسماح بتعدد الأقطاب في العالم وخصوصاً بعد ظهور الحلف الروسي الصيني ومن خلفهما إيران الطامحة إلى دخول نادي الدول النووية السلمية.

دعوة بوتين بوضع قوات الردع الإستراتيجي في حالة تأهب قصوى، تعني بأن روسيا بوتين ماضية في حربها على حكومة كييف الموالية لحلف الناتو، وبأن روسيا لن تسمح بقيام دولة على حدود روسيا مطابقة للمواصفات الوظيفية للكيان الصهيوني المعادي والمزعزع لأمن دول منطقتنا العربية، وأيضاً لإفهام أميركا والغرب بأن روسيا ذاهبة نحو حسم أهدافها السياسية والعسكرية في أوكرانيا مهما كانت العواقب، وأنها لن تسمح بتوريطها بحرب تستنزف قدراتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية على المدى المتوسط، كما هو حاصل على الساحة السورية، حيث تعيش سورية حالة لا سلم ولا حرب بانتظار قرار محكمة التاريخ في روسيا.

في حربها على حكومة الناتو في كييف، نجحت روسيا وخلال وقت قصير جداً في تدمير البنى العسكرية الأوكرانية والبريطانية التابعة للناتو على بحر أزوف، واكتفت بمحاصرة المدن الرئيسية وإغلاق منافذ البحر الأسود في أوديسا.

الصين أبدت تأييدها لقرار بوتين، وإيران الغارقة في مفاوضات فيينا، أيضاً قالت إن خطوة روسيا نتيجة طبيعية لممارسات أميركا والغرب الاستفزازية ضد روسيا، وسورية التي زارها وزير الدفاع الروسي، أيدت خطوة بوتين، ومن هنا يتضح لنا موقع سورية الأسد كحليف إستراتيجي وأهميته لروسيا.

الرئيس بشار الأسد وفي اتصال تأييد ودعم للرئيس بوتين قال: إن خطوة روسيا تجاه أوكرانيا ليست دفاعاً عن روسيا فقط بل دفاع عن العالم وعن القيم الوطنية، واصفاً الخطوة الروسية بأنها تصحيح للتاريخ.

تعلمنا من محكمة التاريخ بأنها لا تنطق بأحكام غير منصفة ومهما حاولت أميركا والغرب، تزوير مسار التاريخ لابد من محكمة تاريخية تستكمل تصحيح التزوير الحاصل، ليس في أوكرانيا فقط، إنما في فلسطين والجولان ولواء إسكندرون ولبنان.

بانتظار النطق بحكم محكمة التاريخ في أوكرانيا، وجب علينا انتهاز الفرصة لتصحيح التاريخ المزور في فلسطين وفي منطقتنا العربية.

إقبال متزايد على التسوية في حلب والرقة ودير الزور

تواصلت أمس التسوية في مدينة دير الزور وريفي حلب والرقة وسط إقبال متزايد من الراغبين بالانضمام إليها، وذلك رغم محاولات ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية والتنظيمات الإرهابية التابعة للاحتلال التركي منع هؤلاء من الالتحاق بالتسوية التي تشمل كل المطلوبين من مدنيين وعسكريين.

ففي ريف حلب الشرقي توافد العشرات من المطلوبين المدنيين والعسكريين إلى مركزي التسوية في دير حافر ومسكنة وسط حالة من الارتياح والأجواء الإيجابية لالتحاق جميع المشمولين واغتنام هذه الفرصة بهدف إعادة الحياة الطبيعية والاستقرار إلى المناطق المختلفة والمساهمة في إعادة الإعمار، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وفي السياق واصلت لجنة التسوية في بلدة السبخة بريف الرقة الشرقي استقبال الراغبين بالانضمام إلى هذه التسوية وسط إقبال متزايد من أهالي المنطقة الذين أشادوا بالإجراءات الميسرة وتعاون لجان التسوية مع الوجهاء لإنجازها ما يمهد إلى عودتهم إلى حياتهم الطبيعية وممارسة أعمالهم ومشاركتهم في عملية البناء المنشودة بعد سنوات من الحرب الإرهابية، مشيرين إلى أن بعضهم قدم من مناطق انتشار ميليشيات «قسد» التي تحاول منعهم من الوصول إلى مركز التسوية.

على خط مواز، التحق العشرات ممن تشملهم التسوية بها، بعد تسوية أوضاعهم في صالة العامل بدير الزور، مؤكدين أنها فرصة ثمينة للعودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية.

وأشار كل من صالح الشعيب وعلي السبيع وأمين المخزوم إلى أنهم جاؤوا من منطقة الجزيرة وقاموا بتسوية أوضاعهم ليعودوا إلى منازلهم وقراهم التي هجروا منها عدة سنوات رغم الضغوط والعراقيل التي تضعها ميليشيات «قسد» في وجه الراغبين بالعبور والالتحاق بالتسوية.

بدوره، بين ساهر الديب، أنه متخلف عن الخدمة الاحتياطية وأجرى التسوية للالتحاق بصفوف الجيش العربي السوري، في حين دعا أيمن الحاج جميع المطلوبين للانضمام إلى هذه التسوية التي تتم بكل سهولة ويسر.

وبينت مصادر عشائرية السبت الماضي أن مسلحي ميليشيات «قسد» داهموا العشرات من المنازل في أحياء مدينة منبج وعدد كبير من القرى والبلدات في ريفها، وأقدموا على اعتقال أكثر من ٦٠ شخصاً من أبناء القبائل العربية الذين قاموا بتسوية أوضاعهم الأمنية مع الدولة السورية في مركز التسوية في منطقة مسكنة.

وبينت المصادر، أن من بين من اعتقلتهم «قسد» عدد من الوجهاء والشيوخ أبرزهم الشيخ فهد الشلاش من عشيرة الغنايم وعبيد الحمام من عشيرة بني سعيد ويحيى الحمد الحمصي أحد وجهاء قبيلة البكارة بريف محافظة حلب واقتادوهم إلى جهة مجهولة.

وكالات

«قسد» خطفت طفلين في عين العرب لتجنيدهما في صفوفها

٤ عائلات تغادر «مخيم الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة

تزايد عمليات خروج الأسر من «مخيم الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة نتيجة سوء الأوضاع المعيشية في المخيم (عن الانترنت)

مع مواصلة العائلات المحتجزة في «مخيم الركبان» المغادرة إلى مناطق سيطرة الدولة السورية، استمرت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية في اختطاف الأطفال في مناطق سيطرتها لتجنيدهم في صفوفها.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن ٤ عائلات واحدة من عشيرة النعيم وأخرى من عشيرة بني خالد وعائلتان من مدينة القريتين بريف حمص، غادرت المخيم الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وتنظيمات إرهابية موالية لها وتحتجز فيه آلاف النازحين، إلى مناطق سيطرة الدولة في مدينة حمص.

ويقع «مخيم الركبان» في منطقة التنف على الحدود السورية – الأردنية – العراقية التي تحتلها القوات الأميركية وتنظيمات إرهابية موالية لها، حيث يتم احتجاز آلاف النازحين فيه والاستيلاء على المساعدات الغذائية والإغاثية بأيدي الاحتلال وإرهابييه.

وفي الآونة الأخيرة تزايدت عمليات خروج الأسر من «مخيم الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة، نتيجة سوء الأوضاع المعيشية في المخيم الذي يعاني أوضاعاً إنسانية صعبة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام فرص العمل بداخله بعد أن حوله الاحتلال الأميركي وإرهابيوه إلى سجن كبير في البادية الشرقية.

وفي الثالث والعشرين من كانون الأول الماضي أكدت الهيئتان التنسيقيتان الوزاريتان السورية والروسية في بيان أن الوضع الإنساني لا يزال حرجاً في المناطق التي تسيطر عليها الدول الغربية وخاصة في «مخيم الركبان»، حيث أصبح الوضع كارثياً ويعاني سكانه نقص الغذاء وعدم إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الطبية المناسبة.

وطالبت دمشق وموسكو مراراً الولايات المتحدة الأميركية بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها في سورية.

من جهة ثانية، وفي إطار مواصلتها عمليات التجنيد القسري للقاصرين ضمن صفوفها، اختطف مسلحون مما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لميليشيات «قسد» من الحي الجديد في مدينة عين العرب بريف حلب، طفلاً من مواليد ٢٠٠٨ من قرية خراب كورت بريف المدينة وآخر من المواليد ذاتها وقيده تل حاجب بريف عين العرب أيضاً، وذلك بحسب المصادر الإعلامية المعارضة التي ذكرت أن مسلحي الميليشيا اقتادوهما نحو جهة مجهولة.

و«الشبيبة الثورية» هي مجموعة تتألف من شبّان وشابات معظمهم قاصرون لا يتبعون فعلياً لأي من مؤسسات ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد»، وتتركز مهمتهم في عمليات قمع وخطف وقتل المعارضين لـ«الإدارة الذاتية»، إضافة إلى تجنيد الأطفال والقاصرين ضمن «قسد».

في غضون ذلك، أكدت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي اللبناني في بيان نقله موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني، أنه بتاريخ ١٣ الشهر الماضي، توافرت معلومات لدى مخفر مشتى حسن عن دخول سيّدة وابنتَيها من الجنسية السورية، إلى الأراضي اللبنانية عن طريق مهرّبين وبطريقة غير شرعية وأنه قد استلمهن ثلاثة أشخاص سوريين.

وأوضحت أن الاتصال انقطع بهنّ إلى أن وردت رسالة إلى هاتف زوج السيدة (الأم)، طُلبَ فيه دفع فدية مالية مقدارها ٢٠,٠٠٠ دولار مقابل إطلاق سراحهن.

وأشارت المديرية إلى أن بتاريخ ٢٠ من الشهر ذاته، تم تحديد مكان الخاطفين واستدراجهم، وبالتحقيق معهم، اعترفوا بعملية الخطف بالاشتراك مع شخص رابع لبناني الجنسيّة متوارٍ عن الأنظار.

ولفتتْ إلى أنه تم تحرير الأم وابنتيها من دون دفع أي فدية وأودع الخاطفون القضاء المختص، وجرى تعميم بلاغ بحث وتحرٍ بحق الأخير.

وكالات

.. وتواصل التظاهرات ضد «قسد» بريف الزور

تواصلت تظاهرات الأهالي في بلدات محيميدة وحوايج بومصعة شمال غرب دير الزور، الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، مطالبين الميليشيات بتوفير أساسيات المعيشة كالخبز والمحروقات.

وقام الأهالي بقطع الطرقات بالإطارات المشتعلة، على حين انتشر مسلحو ميليشيات «قسد» راجلين وفي دوريات على مداخل ومخارج تلك البلدات، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وتستمر الاحتجاجات الشعبية ضد ميليشيات «قسد» منذ نحو أسبوع في مناطق متفرقة من محافظة دير الزور.

وذكرت مصادر محلية أن احتكاكاً وقع بين المتظاهرين ومسلحي دورية تابعة لـ«قسد»، حيث قام مسلح من الميليشيات بإطلاق الرصاص في الهواء لإبعاد المحتجين عنهم من دون تسجيل وقوع إصابات.

وأكدت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية التي تسيطر عليها «قسد» أول من أمس لسكان المنطقة أنها لن توزع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة.

وتذرعت «الإدارة» بوقف توزيع الدفعة الثانية من وقود التدفئة بسبب تزايد الطلب على المحروقات من المزارعين نتيجة الجفاف الحاصل في المنطقة.

وكانت ما تسمى «إدارة المحروقات العامة»، التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، أصدرت تعميماً في ١١ أيار الماضي يقضي بالبدء بتوزيع مادة مازوت التدفئة، بدءاً من ٢٠ الشهر نفسه، في جميع المناطق التابعة لسيطرتها.

وفي السياق، أفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن توتراً يسود قرية حوايج بومصعة بعد قيام أحد الأشخاص بطعن مسلح من ميليشيات «قسد» بآلة حادة أول من أمس، على خلفية منعه من تهريب مادة المازوت، قبل أن يلوذ بالفرار، حيث قامت دوريات تابعة للميليشيات بمحاصرة القرية وتهديد الأهالي بشن حملة مداهمات في حال لم يقم الشخص بتسليم نفسه.

وفي الثالث والعشرين من الشهر الماضي خرج أهالي قرى وبلدات محيميدة والحصان وحوايج ذياب وحوايج البومصعة والسفيرة في ريف دير الزور، في تظاهرات رفعوا فيها شعارات تطالب برفع أيدي كوادر «حزب الاتحاد الديمقراطي– با يا دا» الكردي عن قرى وبلدات ريف دير الزور، ومغادرة عدد من كوادره المنطقة، مع تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان، وتوفير المحروقات للفلاحين.

وقطع المتظاهرون الطريق العام في منطقة المعامل وقرية معيزيلية بالإطارات المطاطية المشتعلة، مع منع عدد من الشاحنات وصهاريج النفط التي تنقله من حقول ريف دير الزور من التوجه باتجاه محافظة الحسكة، تمهيداً لتهريبه خارج البلاد.

وأكدت مصادر عشائرية حينها أن سبب خروج التظاهرات يعود إلى اعتداء أحد كوادر حزب «با يا دا» على موظف مدني ينحدر من قبيلة البكارة، وإجباره على توقيع قرار بتعيين أحد الأشخاص رئيساً لشعبة التموين في ما يسمى «المجلس المدني» لدير الزور.

ولفت المصدر إلى أن «ما حصل هو نتيجة تراكمات فساد أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية، وتثبيت حكم «قسد» للمنطقة عسكرياً، وأثبتت أن كل «المجالس العسكرية والمدنية» هدفها إعلامي، والقرار محصور بكوادر حزب «با يا دا» الغريبة عن المنطقة».

وفي ذات اليوم خرجت تظاهرات شعبية في ريف دير الزور ضد ميليشيات «قسد» بسبب السياسات التي تدير من خلالها الأخيرة العملية الزراعية وصناعة الخبز في المنطقة، وذلك بعد يوم من اقتحام الأهالي مقر ما تسمى «شركة التطوير الزراعي» بحثاً عن مديرها «الفاسد» المدعو هفال حمزة الذي عملت الميليشيات على تهريبه.

وكالات

وقفة احتجاجية عند بوابة القنيطرة رفضاً لتدخل كيان الاحتلال بالشأن الداخلي السوري

المشاركون: لا يمكن قبول التطبيع الإسرائيلي المبطن والمندرج تحت غطاء إنساني

الوطن- وكالات

بمشاركة شعبية واسعة من أهالي القنيطرة وأبناء المحافظات الجنوبية، أقيمت أمس وقفة شعبية عند بوابة مدينة القنيطرة المحررة مع الجولان المحتل، رفضاً لفتح البوابة وعبور مواد تحت مسمى «مساعدات إنسانية» من خلال سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي تغلق فيه قوات الاحتلال البوابة منذ سنوات أمام أبناء الجولان المحتل للتواصل مع وطنهم الأم سورية بقصد الزيارات العائلية أو حتى الإنسانية أو للعلاج في مشافي القطر.

وحيّا المحتشدون أهالي الجولان المحتل وأهالي «عرب ٤٨» في الأرض الفلسطينية المحتلة لمواقفهم الوطنية، مؤكدين أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال قبول التطبيع الإسرائيلي المبطن والمندرج تحت غطاء إنساني والذي رفضه الشعب السوري رفضاً قاطعاً.

بدورها، ذكرت وكالة «سانا»، أن الوقفة الاحتجاجية جاءت رفضاً للإجراءات الاستفزازية لسلطات الكيان الإسرائيلي والمتمثلة بالتدخل بالشأن الداخلي السوري.

وعبر المشاركون في الوقفة التي نظمتها قيادة فرع القنيطرة لحزب البعث العربي الاشتراكي ومحافظة القنيطرة عن استيائهم من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومواصلة السياسة الفاشلة بالتدخل بالشؤون السورية، معتبرين ذلك اعتداء على السيادة الوطنية السورية.

وشدد المشاركون على رفضهم إدخال ما يسمى المساعدات وعدم السماح بدخولها إلى الأراضي السورية، لافتين إلى أن سلطات الاحتلال تحاول العبث من خلال اللعب على الجانب الإنساني متجاهلة بالوقت نفسه أن ما يمر به السوريون من حصار اقتصادي خانق وحرب إرهابية ظالمة هو نتاج المخطط الصهيوني العالمي الذي يستهدف المنطقة العربية.

ونوه المشاركون بالمواقف الوطنية والقومية والإنسانية لأهلنا في الجولان السوري المحتل والتي تعبر عن وحدة الأرض والمصير.

أمين فرع القنيطرة لحزب البعث العربي الاشتراكي، خالد أباظة، أكد في تصريح له، إصرار السوريين على إفشال المخطط الصهيوني المتمثل بتدويل منفذ القنيطرة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وأشار إلى أن بوابة القنيطرة المحررة أحدثت بموجب الاتفاقيات الدولية لعبور أهلنا في الجولان المحتل لوطنهم الأم سورية وطلبة الجولان المحتل الدارسين في الجامعات السورية ولتسويق التفاح الجولاني ولن تكون معبراً للاحتلال وأساليبه وألاعيبه التي تستهدف وحدة المجتمع السوري.

كما أكد الشيخ منصور فضل الله نمور من محافظة السويداء، أن أهالي جبل العرب لا يقبلون أي مساعدات أو غيرها من كيان الاحتلال وأن السويداء كانت وستبقى صخرة العروبة ولا تقبل الضيم ولا المساومة.

من جهته، شدد الشيخ عزام الخضر ممثل اتحاد القبائل العربية في سورية على أن إسرائيل كيان محتل ولا يمكن أن تمر سياساته العدوانية على الشعب السوري، في حين أكد مختار الجولان عصام الشعلان أن الأوضاع الاقتصادية الخانقة التي تمر بها سورية تعود إلى الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على سورية نتيجة مواقفها الوطنية والقومية.

وقفة احتجاجية عند بوابة القنيطرة مع القسم المحتل من الجولان العربي السوري رفضاً لاعتداءات الكيان الإسرائيلي (سانا)

خاجي وصف لـ«الوطن» المباحثات بأنها إيجابية وبناءة

المقداد: استمرار «الدستورية» على أساس القواعد والمرجعيات التي تحكم عملها

سيلفا رزوق

جددت سورية وإيران التأكيد على رفض أي تدخل خارجي في عمل لجنة مناقشة الدستور باعتبار أنها حوار سوري – سوري بقيادة وملكية سورية.

وتم خلال لقاء وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة علي أصغر خاجي والوفد المرافق في دمشق، أمس، بحث العلاقات المتميزة بين البلدين واستمرار التنسيق والتشاور إزاء التطورات في سورية وآخر المستجدات الإقليمية والدولية.

وكانت وجهات النظر متطابقة حول رفض أي تدخل خارجي في عمل لجنة مناقشة الدستور باعتبار أنها حوار سوري – سوري بقيادة وملكية سورية.

وفي هذا الصدد ثمّن المقداد التعاطي البناء للوفد الوطني خلال جولات لجنة مناقشة الدستور وأهمية استمرارها على أساس القواعد والمرجعيات التي تحكم عملها.

كما عرض المقداد خلال اللقاء التطورات الإيجابية التي تشهدها سورية وخاصة توسع عمليات المصالحة الوطنية في مختلف المحافظات السورية.

من جانبه، جدد أصغر خاجي وقوف إيران إلى جانب سورية في مواجهة التحديات الماثلة.

من جهة ثانية، عرض أصغر خاجي آخر التطورات المتعلقة بالمفاوضات الجارية حول الملف النووي الإيراني، وأهمية التزام الأطراف الغربية بمتطلبات هذا الاتفاق وخاصة ما يتعلق منها برفع العقوبات عن إيران.

حضر اللقاء من الجانب السوري نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري، ومعاون وزير الخارجية، أيمن سوسان، ومدير إدارة الدعم التنفيذي، عبد الله حلاق، ومدير إدارة آسيا وإفريقيا، خالد شرف، ورئيسة قسم الإعلام وريف الحلبي، ورؤى شربجي من مكتب الوزير، ومن الجانب الإيراني السفير الإيراني مهدي سبحاني والوفد المرافق لأصغر خاجي.

وفي رده على سؤال لـ«الوطن» خلال تصريحات صحفية أدلى بها عقب اللقاء، وصف كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة محادثاته مع المقداد بالإيجابية والبناءة، موضحاً أنه جرت مناقشة آخر المستجدات، مبدياً ارتياحه للتطورات المهمة بالمجالات المختلفة والاستقرار في سورية.

وقال: «أنتم تعرفون أننا وبشكل مكوكي لدينا مباحثات مع المسؤولين السوريين سواء في دمشق أم في طهران، وفي المحادثات الإيجابية والبناءة مع الوزير المقداد تناقشنا بآخر المستجدات، والعلاقات الثنائية في طريقها للتنمية وبما أن سورية تمر الآن بمرحلة إعادة الإعمار كذلك هناك ظروف اقتصادية جديدة، فهذا الأمر يقتضي تنمية علاقاتنا الثنائية مع سورية، وأبدينا ارتياحنا بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية التي شهدتها سورية خلال الفترة الماضية، وكذلك درسنا آخر المستجدات على الساحة السورية سواء على الصعد السياسية والعسكرية، وكذلك أبدينا ارتياحنا بالنسبة للتطورات المهمة في المجالات المختلفة والاستقرار في سورية، وفتح الأبواب أمامها».

وأكد أصغر خاجي، أنه جرى خلال اللقاء أيضاً تدارس آخر المستجدات على الساحة الأوكرانية، حيث تم تبادل للآراء بالنسبة لهذه الأزمة، مبيناً أنه جرى الاتفاق على مواصلة هذا التبادل بالآراء.

وأوضح أنه «كذلك بحثنا موضوع إقامة الجولة السابعة للجنة الدستورية وأبدينا ارتياحنا لتذليل العقبات الموجودة أمام عقد هذه الجولة، وتباحثنا حول آخر المستجدات للملف النووي السلمي الإيراني».

واعتبر أصغر خاجي، أن تنمية العلاقات بين سورية وإيران تسير بسرعة كبيرة، واليوم هناك ظروف أفضل في مجال مكافحة الإرهاب، كما أن أكثر من ٨٠ بالمئة من الأراضي السورية تحت سيطرة الحكومة السورية وهذا إنجاز كبير، مشيراً إلى أن الظروف مهيأة بالنسبة لإعادة الإعمار وعودة اللاجئين، وهناك أرضية واسعة للتعاون بين الحكومة الإيرانية والحكومة السورية، ومشدداً على أن الحكومة الإيرانية الجديدة برئاسة الرئيس إبراهيم رئيسي لديها اهتمام كبير بالنسبة إلى العلاقات مع الجانب السوري.

مصادر مطلعة أشارت لـ«الوطن»، إلى أن زيارة المسؤول الإيراني التي تأتي ضمن سلسلة زيارات يقوم بها مسؤولو البلدين لتنسيق المواقف حول مختلف القضايا، ووصفها أصغر خاجي بالمكوكية، أتت قبيل الاجتماع المنتظر للجنة مناقشة الدستور المزمع عقد نسختها السابعة في آذار الجاري، مبينة أن بيان وزارة الخارجية والمغتربين إضافة لتصريح المسؤول الإيراني يؤكد أن الاجتماع ركز في جانب منه لتنسيق المواقف بخصوص هذه المسألة، حيث إن مواقف البلدين واضحة ومتطابقة بهذا الخصوص.

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مستقبلاً كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة علي أصغر خاجي والوفد المرافق (سانا)

الاحتلال التركي واصل قصف منبج وهجر أهالي في عين عيسى

الجيش يفرض الهدوء في «خفض التصعيد» و«الحربي» يدمر مخابئ لدواعش البادية

ضربات مدفعية وجهها الجيش لتنظيم «جبهة النصرة» في محاور سهل الغاب وفي منطقة جبل الزاوية وأرياف إدلب (عن الانترنت)

حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي

فرض الجيش العربي السوري الهدوء الحذر وشبه التام في منطقة «خفض التصعيد»، بعد توجيهه ضربات موجعة للإرهابيين، على حين واصل جيش الاحتلال التركي استهدافه الصاروخي لريف منبج بريف حلب الشمالي الشرقي، موقعاً جرحى في صفوف المدنيين، في وقت استمر فيه بتهجير الأهالي على تخوم القرى والبلدات الواقعة عند خط تماس طريق عام حلب– الحسكة والمعروفة بـ«M4» بالقرب من بلدة عين عيسى شمال الرقة.

وفي التفاصيل، فقد بينت مصادر محلية في مدينة منبج لـ«الوطن»، أن صباح أمس شهد قصفاً صاروخياً مكثفاً نفذته قوات الاحتلال التركي وميليشيا «الجيش الوطني» الموالية لها، طال ريف منبج الشمالي المأهول بالسكان، ما خلق موجة ذعر في نفوسهم.

وأشارت إلى أن قصف قوات الاحتلال تركز على قرية التوخار، الأمر الذي أدى إلى إصابة مدنيين اثنين بينهما سيدة أربعينية وإلحاق أضرار فادحة في ممتلكاتهما، ودفع السكان إلى اللجوء صوب الأراضي الزراعية قبل نزوح بعضهم نحو مدينة منبج.

وسبق لقوات الاحتلال التركي أن استهدفت في ٢٢ الشهر الماضي، نقطتين تابعتين لما يسمى «مجلس منبج العسكري»، التابع لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي، في محيط بلدتي محسنلي وعرب حسن شمال غرب منبج اللتين تتعرضان لقصف مستمر بغية تهجير قاطنيها، على حين دكت مدفعيته الثقيلة في ٩ الشهر ذاته بلدتي الصيادة وعرب حسن وجرحت ٣ مدنيين.

وفي ريف بلدة عين عيسى المتاخم لطريق «M4»، قالت مصادر أهلية لـ«الوطن»: إن «نزوح السكان مستمر من القرى والبلدات التي تتعرض بين الحين والآخر لقصف ممنهج من جيش الاحتلال التركي ومرتزقته، لمنع الحركة على الطريق الدولي وخلق منطقة غير مأهولة بالسكان بغية احتلالها»، وكشفت، أن الحركة والسكن في بعض القرى باتت شبه معدومة بعد تعرضها لأكثر من استهداف مدفعي وصاروخي من قوات الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية لها خلال الأشهر الأربعة الأخيرة عقب تهديد نظام الرئيس رجب طيب أردوغان باغتصاب المنطقة، ولاسيما قرى السويد وهوشان ومعلق وجديدة وحيمر ونعيت، والتي يخشى أهلها من العودة إليها بعد وقوع قتلى وجرحى في صفوفهم أكثر من مرة.

يذكر أن قوات الاحتلال التركي ركزت قصفها المدفعي والصاروخي أول من أمس على الطريق الدولي المار بالقرب من عين عيسى، إضافة إلى مخيم النازحين قرب البلدة وصوامع عين عيسى، وذلك بعد فترة هدوء استمرت ١٠ أيام سبقها تصعيد غير مسبوق على طول الخط الفاصل للطريق، الذي يشكل هدفاً لقوات الاحتلال لتقطيع أوصال مناطق نفوذ «قسد» شرق نهر الفرات.

وأما في قطاعات ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء الحذر وشبه التام ساد مختلف تلك القطاعات – حتى ساعة إعداد هذه المادة مساء أمس.

وعزا المصدر ذلك الهدوء، إلى الضربات المدفعية التي وجهها الجيش العربي السوري لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه، في محاور سهل الغاب وفي منطقة جبل الزاوية وأرياف إدلب، رداً على خرقها المتكرر لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، الأمر الذي كبده خسائر فادحة خلال اليومين الماضيين.

بموازاة ذلك، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك، شن غارات مكثفة على مواقع لتنظيم داعش الإرهابي في منطقة الرصافة ببادية الرقة الجنوبية، موضحاً أن الأهداف التي دمرها الطيران الحربي هي مخابئ للدواعش أحكموا تحصينها، لكنها لم ترد الغارات.

ولفت إلى أن تمشيط البادية مقتصر على العمليات الجوية واستهدافات الطيران الحربي حالياً.

العراق يحبط محاولة تسلل من الحدود مع سورية

أعلنت قيادة حرس الحدود العراقية، أمس، إحباط محاولة تسلل على الحدود العراقية السورية.

وقالت قيادة حرس الحدود في بيان: إن «الكاميرات الحرارية ضمن أعمال قيادة حدود المنطقة الثالثة– لواء حرس الحدود العاشر، رصدت مجموعة من الأشخاص وهم يحاولون اجتياز الشريط الحدودي بطريقة غير شرعية ضمن قاطع مسؤولية الفوج الثاني»، حسبما ذكر موقع «السومرية نيوز» الإلكتروني.

وأوضحت، أنه جرت ملاحقة المجموعة وألقي القبض على خمسة أشخاص، وتمت إحالتهم إلى الجهات المختصة لإكمال الإجراءات القانونية.

وأول من أمس أكد العراق، أن الوضع الأمني على الشريط الحدودي مع سورية آمن ومستقر، نافياً حدوث أي عملية تسلل لمسلحي تنظيم داعش الإرهابي باتجاه المناطق الغربية من البلاد منذ فترة طويلة.

وفي السابع والعشرين من الشهر الماضي، قال المتحدث باسم العمليات المشتركة العراقية اللواء تحسين الخفاجي: إن «قيادة العمليات المشتركة باشرت تأمين الحدود العراقية السورية».

وبين أن أكثر من ٤٥٠ كيلومتراً مؤمّنة بالكامل، بواسطة الأبراج والأسلاك الشائكة، من أصل ٦١٠ كيلومترات هي كامل طول الحدود بين البلدين.

وكالات

رفض ادعاءات بشأن الإعلان السوري الأولي.. وأكد أن أميركا هي الوحيدة التي لم تنه تدمير أسلحتها

صباغ أمام مجلس الأمن: لتصحيح مسار عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة بسام صباغ في بيان خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول «الملف الكيميائي» (عن الانترنت)

الوطن

جددت سورية أمس التأكيد على تعاونها الإيجابي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الرغم من حالة الارتياب التي تشعر بها نتيجة النهج الخاطئ وغير المتوازن للأمانة الفنية للمنظمة، ورفضت الادعاءات التي تكررها بعض الدول بشأن الإعلان السوري الأولي، معربة عن تطلعها لتصحيح مسار عمل المنظمة والعودة به إلى الطابع الفني باعتبارها أحد ركائز منظومة عدم الانتشار وإطاراً مهماً للعمل المتعدد الأطراف ذي الصلة.

وقال المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بسام صبّاغ، في بيان خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول «الملف الكيميائي» تلقت «الوطن» نسخة منه: «قبل يومين، جدد مجلسكم التزامه بالقرار ١٥٤٠ الرامي للحيلولة من دون حيازة الجماعات من غير الدول لأسلحة دمار شامل ومعدات إنتاجها ووسائل إيصالها، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، وهو التزام تدعمه بلادي بقوة لوضع حد لحيازة واستخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهي تتطلع لتطبيقه بشكل أكثر فاعلية».

وأوضح صباغ، أنه «في هذا المجال كان وفدي قد دأب على موافاة لجنة القرار ١٥٤٠ والأمانة العامة للأمم المتحدة بمعلومات حول حيازة واستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية، أو فبركة حوادث كيميائية في سورية، ومن بينها حيازة عناصر من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي لمواد كيميائية سامة وصواريخ تم تعديلها وتسليحها بهذه المواد السامة في محافظة إدلب، تحضيراً لفبركة حادث كيميائي لتوجيه الاتهامات للجيش العربي السوري وحلفائه، وذلك بناء على تعليمات من دوائر استخباراتية أجنبية»، مشيراً إلى أنه مؤخراً، تعرض عدد من إرهابيي «النصرة» لحروق وحالات اختناق عند محاولتهم نقل حاويات تحوي مواد كيميائية سامة في محافظة إدلب.

ولفت إلى أن وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، لا تزال تقدم عرضاً منقوصاً ورؤى أحادية للمستجدات، بما في ذلك تجاهل التعاون والتسهيلات التي تقدمها السلطات السورية للفرق الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، موضحاً أن سورية واصلت تعاونها مع المنظمة، فقدمت تقريرها الشهري الثامن والتسعين حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها على أراضي الجمهورية العربية السورية، كما يتواصل التحضير للقاء الرفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد والمدير العام للمنظمة، بما في ذلك الاتفاق على جدول أعمال للاجتماع يتيح تحقيق إحراز تقدم ملموس بشأن عدد من المسائل المتصلة بالممارسات الخاطئة لعمل فرق المنظمة.

وقال: «في هذا الصدد أود أن أشير إلى الرسائل التي وجهها رئيس اللجنة الوطنية السورية للمدير العام، والتي أكد فيها ضرورة التزام الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالعمل بمهنية، وتلافي استخدام المعلومات غير الكاملة أو غير الدقيقة التي ترد في تقارير المنظمة وإحاطاتها والتي يتم تحويلها من قبل بعض الدول المعادية إلى مادة لتوجيه اتهامات باطلة ضد سورية».

وفيما يخص الادعاءات التي تكررها بعض الدول بشأن الإعلان السوري الأولي، جدد صباغ موقف سورية الرافض لكل محاولات التشكيك بهذا الإعلان، وأكد على أن عمل فريق تقييم الإعلان هو لمساعدة سورية، وليس فريق تحقيق، منوهاً بالتسهيلات التي قدمتها اللجنة الوطنية السورية خلال جولات المشاورات الـ٢٤ التي أجراها هذا الفريق مع الجانب السوري وأثمرت عن حل عدد من المسائل العالقة ذات الصلة.

وأضاف: «أما بشأن عقد جولة المشاورات الـ/٢٥/، فقد سبق للجنة الوطنية السورية أن رحبت بزيارة الفريق إلى سورية، وأكدت على أن تحفظها – في إطار ممارسة حقها السيادي بعدم السماح بدخول عضو واحد من الفريق – لا يجب أن يكون ذريعة لتعطيل عمل الفريق، أو مادة لتشويه التعاون القائم معه على مدى السنوات الماضية».

وأوضح صباغ، أن إصدار بعثة تقصي الحقائق لتقارير جديدة، بما في ذلك تقريريها الأخيرين حول الحادثتين المزعومتين في مارع وكفر زيتا، لا يغير شيئاً في موقفنا الراسخ إزاء العيوب الجسيمة والمخالفات الخطيرة التي تطغى على طرائق عمل تلك البعثة، وخاصة لجهة عدم اتساقها مع القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية وعدم التزامها بورقة الشروط المرجعية، ومنها طرائق جمع الأدلة والعينات والحفاظ على سلسلة حضانتها، واعتمادها على المصادر المفتوحة والمعلومات المقدمة من التنظيمات الإرهابية وذراعها تنظيم «الخوذ البيضاء» الإرهابي، ناهيك عن الازدواجية في معايير إجراء التحقيقات، أو القيام بها من دون إعلام الجانب السوري.

ولفت إلى أن إصرار بعثة تقصي الحقائق على المضي بهذا النهج الخاطئ أدى لصدور تقارير ملفقة ألحقت أضراراً بالغة بمهنية ومصداقية المنظمة، وتقرير الحادثة المزعومة في دوما مثال ناصع على ذلك. وقال: إن «ما يؤكد صوابية مشاغلنا بشأن التلاعب الذي يجري بتقارير بعثة تقصي الحقائق وتدخل بعض الدول الغربية في عملها لممارسة الضغط السياسي، هو معرفة الولايات المتحدة الأميركية المسبق بنتائج التحقيقات التي تجريها تلك البعثة قبل صدور تقاريرها، وقيامها باستخدام ذلك مادة لتوجيه اتهامات للحكومة السورية وقد سمعنا ذلك بشكل واضح في بيان الوفد الأميركي في الجلسة السابقة».

وأضاف: «كما يذكرنا ذلك أيضاً بالتعليمات التي صدرت لبعثة تقصي الحقائق من كبار مسؤولي المنظمة لحذف تقارير المفتشين في حادثة دوما المزعومة والتي تعترف بأن الهجوم في تلك الحادثة كان مجرد مسرحية معدة مسبقاً، والاستعاضة عنها بتقارير غير علمية وغير منطقية».

وتابع: «الأمر لا يقتصر على ذلك فحسب، فبعثة تقصي الحقائق لا تزال حتى الآن تؤخر إصدار تقاريرها حول الحوادث الخمس التي طلبت منها الحكومة السورية التحقيق فيها في العام ٢٠١٧ وذلك على الرغم من مطالباتنا المتكررة، في حين سارعت للتحقيق وإصدار تقارير مضللة بشأن حوادث مزعومة روجت لها مصادر مفتوحة وتنظيمات إرهابية بهدف الإساءة للحكومة السورية».

وجدد صباغ إدانة ورفض الجمهورية العربية السورية الكامل لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، وفي أي زمان ومكان، وتحت أي ظروف، وذكر بأنها انضمت طوعاً إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ودمرت مخزونها من المواد الكيميائية خلال فترة قياسية، لتكون بذلك قد أوفت بكل الالتزامات الناتجة عن هذا الانضمام.

وأكد «تعاون سورية الإيجابي مع المنظمة على الرغم من حالة الارتياب التي تشعر بها نتيجة النهج الخاطئ وغير المتوازن للأمانة الفنية للمنظمة، وتتطلع لتصحيح مسار عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والعودة به إلى الطابع الفني باعتبارها أحد ركائز منظومة عدم الانتشار وإطاراً مهماً للعمل المتعدد الأطراف ذي الصلة».

وشدد صباغ على أن دور المنظمة لا يكمن في تعليق حقوق الدول الأطراف فيها بشكل غير شرعي، وإنما في التركيز على الإسراع بتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية للدول الأطراف، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الوحيدة التي لم تنه تدميرها حتى الآن، كما أن دور المنظمة لا يكمن في التشكيك في التزامات الدول الأطرف فيها، وإنما في حشد جهودها لجلب الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية وفي مقدمتها إسرائيل التي تمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة الكيميائية.